



النسخة المعدة للإلقاء

رفع معدلات النمو اليوم .. غداً .. معاً

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

أمام مجلس الأطلسي، في 9 إبريل 2015

صباح الخير!

شكراً للصديق فريد كيمب على مقدمته الكريمة.

سعادة المحافظ هانتسمان، شكراً لك ولمجلس الأطلسي على إعطائي هذه الفرصة للحديث أمام هذا الجمهور المتميز.

يُعرف مجلسكم بقدرته الفائقة على التقريب بين كبار صناعات السياسات الدوليين على جانبي الأطلسي. وهذه القوة الجامعة بين الأطراف تمثل صفة مشتركة بين المجلس وصندوق النقد الدولي.

فمن المقرر أن يلتقي الأسبوع القادم في واشنطن العاصمة محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية من بلداننا الأعضاء البالغ عددها 188 بلداً، للمشاركة في اجتماعات الربيع. وسيكون محور تركيزهم هو حالة الاقتصاد العالمي.

ومنذ اجتماعاتنا السنوية في الخريف الماضي، حدثت بعض التطورات البارزة. فقد استفاد الاقتصاد العالمي من الدفعة المنشطة التي أتاحتها انخفاض أسعار النفط ومن قوة الأداء في أكبر اقتصاد على مستوى العالم، وهو اقتصاد الولايات المتحدة، وتراجعت المخاطر الاقتصادية الكلية على وجه العموم.

وهكذا تستمر مسيرة التعافي العالمي، ولكنه تعافٍ محدود وغير متوازن. فهو لا يزال يفتقر إلى القوة الكافية في كثير من أنحاء العالم، ولا يزال أقل من أن يشعر به الناس في كثير من أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة الأخيرة زيادة في المخاطر المالية والجغرافية-السياسية.

ولا يعني هذا أن النمو الكلي سيء - إذ أنه بلغ 3,4% في العام الماضي، وهو مستوى مقارب لمتوسط الثلاثة عقود الماضية. إنما يعني أن النمو لم يصل إلى مستوى جيد بما يكفي لمعالجة ما يعانيه السكان من آثار متبقية منذ فترة "الركود الكبير" - بما في ذلك معدل بطالة الشباب الذي يبلغ 50% في بعض البلدان.

ومنذ ستة أشهر، حذرت من خطر التحول إلى أداء "باهت جديد" - أي استمرار النمو المنخفض لفترة طويلة. واليوم، يجب أن نمنع هذا الأداء الباهت الجديد من أن يصبح هو "الواقع الجديد".

بإمكاننا تحقيق أداء أفضل. ويجب أن نحقق أداء أفضل.

ذات مرة قال جون كينيدي، ذلك المناصر العظيم للشراكة الأطلسية:

"هناك مخاطر وتكاليف لكل خطوة تتخذ، لكنها أقل بكثير من التكاليف التي يسببها التقاعس المريح على المدى الطويل".

و"التقاعس المريح" هو ما يجب أن نتجنبه، وهو ما أركز في كلمتي على كيفية تجنبه.

١- كيف نرفع معدلات النمو اليوم بتعزيز فعالية استخدام كل الأدوات المتاحة والحيز الذي توفره السياسات؛

٢- كيف نرفع معدلات النمو غدا - ونمنع التحول إلى أداء "باهت جديد"؛

٣- كيف نعمل معا لتقوية البنيان المالي الدولي، وتشجيع التنمية، وتحقيق نمو أكثر استمرارية واحتواءً للجميع.

١- رفع معدلات النمو اليوم

وسوف أبدأ بفحص سريع لصحة الاقتصاد العالمي والتحديات الآتية المتمثلة في رفع معدلات النمو اليوم. ولأن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي سيصدر في الأسبوع القادم، فسوف أقتصر على الحديث عن النطاق الأوسع للاتجاهات العامة والتوصيات المتعلقة بالسياسات.

وكما أشرت آنفا، لا يزال النمو محدودا - بمعدلات تقارب معدلات العام الماضي.

وتحقق الاقتصادات المتقدمة أداء أفضل بقليل من العام الماضي، حيث تزداد قوة التعافي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهناك تحسن في الآفاق المتوقعة لمنطقة اليورو في ظل مساندة البنك المركزي الأوروبي لسياسة التيسير النقدي والتي تمثل تطورا جديرا بالترحيب.

أما التنبؤات لمعظم الاقتصادات الصاعدة والنامية فهي أسوأ بقليل من العام الماضي، حيث يشكل انخفاض أسعار السلع الأولية واحدا من أهم العوامل المؤثرة. وهناك تنوع كبير في حالات البلدان ضمن هذه المجموعة، رغم أنها لا تزال تساهم بأكثر من ثلثي النمو العالمي هذا العام. فعلى سبيل المثال:

- الهند نقطة مضيئة فيما يتعلق بالنمو؛
- الصين تشهد تباطؤا في النمو ولكنه أكثر استمرارية؛
- إفريقيا جنوب الصحراء تواصل أداءها القوي؛
- من ناحية أخرى، روسيا تمر بمصاعب اقتصادية؛
- البرازيل تشهد ركودا أيضا؛
- وكثير من بلدان الشرق الأوسط تحاصرها الاضطرابات السياسية والاقتصادية.

ولذلك علينا ألا ننظر إلى الاقتصادات الصاعدة باعتبارها مجموعة واحدة فقط. فكل بلد يواجه ظروفًا خاصة، بعضها أسهل وبعضها الآخر أصعب.

ما الذي يعنيه هذا؟

مع النمو الكلي المحدود، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه عدداً من التحديات الجسيمة. فعلى سبيل المثال، ما أسميته سيناريو "الانخفاض المزدوج والارتفاع المزدوج"، حيث يظل عدد من الاقتصادات المتقدمة معرضاً لمخاطر انخفاض النمو والتضخم وارتفاع الدين والبطالة.

ولا شك أنه يتعين استخدام كل ما تتيحه السياسات من حيز للحركة ومن أدوات مساعدة، وهو ما يبدأ بدعم الطلب.

وثمة حاجة لاستمرار التيسير النقدي، وخاصة في منطقة اليورو واليابان، كما ينبغي ضبط سياسة المالية العامة تبعاً لقوة التعافي، مع مراعاة استمرارية تحمل الديون على المدى المتوسط.

ويمكن أيضاً تحسين فعالية السياسات الداعمة للطلب. فعلى سبيل المثال:

- إزالة العوائق من القنوات التي يعمل من خلالها التيسير النقدي وسياسة المالية العامة في منطقة اليورو. ومن الضروري وجود أطر فعالة للإعسار حتى يتسنى التعامل مع أعباء الديون الخاصة المفرطة والرصيد الكلي للقروض المتعثرة البالغة ٩٠٠ مليار يورو والتي تسد قنوات الائتمان.
- وفي اليابان، ينبغي أن تحافظ السلطات على زخم "السهمين" الثاني والثالث في جعبة سياستها الاقتصادية - وهما ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية - حتى يتحقق الأثر المقصود من السهم الأول الخاص بالتيسير النقدي، وهو رفع معدلي التضخم والنمو.
- وتستطيع البلدان الصاعدة والنامية المستوردة للنفط أن تغتنم فرصة انخفاض أسعار النفط لتخفيض دعم الطاقة وتوفير ما يعادل 1% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال عام ٢٠١٥ - وهي موارد يمكن تخصيصها للاستثمارات الداعمة للنمو مثل البنية التحتية أو التعليم أو الصحة.

كانت تلك بعض أبعاد الاقتصاد الكلي. فماذا عن أبعاد الاستقرار المالي؟

خلاصة القول إن المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي العالمي في ارتفاع مستمر. وبيئة النمو "الباهت الجديد" لا تهيئ مناخاً مريحاً لتحقيق هذا الاستقرار.

وربما تكون المخاطر المالية قد تراجعت في بعض المواضع، ولكنها بدأت تنتقل في نفس الوقت إلى مواضع أخرى - كأن تنتقل من البنوك إلى المؤسسات غير المصرفية، ومن الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة.

فعلى سبيل المثال، هناك آثار جانبية معاكسة تترتب على أسعار الفائدة شديدة الانخفاض، أو حتى السالبة، الناجمة عن السياسات النقدية التيسيرية التي قد تكون ضرورية في مواقف أخرى. فمن شأن هذه الأسعار أن ترفع قدرة المستثمرين على تحمل المخاطر، وهو ما يمكن أن يفضي إلى المبالغة في التسعير. وإذا ظلت أسعار الفائدة المنخفضة هي السائدة، يمكن أن تواجه شركات التأمين على الحياة وصناديق معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة تحديات تتعلق بالملاءة.

أو انظروا إلى التحركات الكبيرة في أسعار الصرف مؤخرًا. فعلى مدار الستة أشهر الماضية، ارتفع سعر الدولار الأمريكي أمام سلة من العملات الرئيسية بنسبة ١٢% بالقيمة الحقيقية.

ولا شك أن بعض البلدان ذات الظروف الاقتصادية الكلية الأصعب والسياسات التي تتيح حيزًا أضيق للمناورة استفادت من الانخفاض النسبي في أسعار العملات. وفي بلدان أخرى حيث توجد نسبة كبيرة من الديون المقومة بالعملة الأجنبية، يمكن أن تكون هذه التقلبات الحادة مخلة بالاستقرار. ويصدق هذا بوجه خاص على منشآت الأعمال في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تحاصرها قوة الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار السلع الأولية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض - والتي ربما تكون قد أغفلت التحوط لحماية مراكزها.

وقد يكون من الممكن معالجة هذه المخاطر منفردة، لكن علينا التعامل أيضًا مع انخفاض هيكل في سيولة السوق. ويرجع ذلك في الأساس إلى تغيرات طرأت في الآونة الأخيرة على هيكل صناعة إدارة الأصول في الاقتصادات المتقدمة، مما أحدث تباينًا في أجل استحقاق الأصول والخصوم. ويعني هذا أن السيولة يمكن أن تتبخر سريعًا إذا سارع الجميع إلى الخروج في نفس الوقت - وهو ما يمكن أن يؤدي، مثلاً، إلى مسار مليء بالعثرات حين يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

وتتأكد أهمية تعزيز السياسات المالية في ضوء هذه التركيبة الجديدة للمخاطر المالية:

- فعلى المستوى العالمي، يعني هذا ضمان سيولة السوق في فترات الضغوط، وتحسين سياسات السلامة الاحترازية الكلية والجزئية للمؤسسات غير المصرفية، وإنجاز جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية - وخاصة للمؤسسات التي تعد "أكبر من أن تفشل".

- وعلى المستوى القطري - يعني الحد من الإفراط في المخاطرة وإدارة مواطن الضعف القائمة.

وهنا أيضًا، رغم أن قائمة التدابير الملائمة يجب أن تتحدد حسب خصوصيات كل بلد، فإن هذه المجموعة الكلية ومن السياسات يمكن أن تساعد في رفع النمو اليوم.

وماذا عن النمو غدا؟

٢- رفع معدلات النمو غدا

وتتلخص المشكلة الأساسية في أن النمو الجاري محدود، وهو ما ينطبق على آفاق المدى المتوسط.

وفي كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، يستمر تراجع النمو الممكن. ويُعزى هذا التراجع في الأساس إلى الآثار المتبقية منذ الأزمة المالية، ولكنه يمثل في نفس الوقت انعكاسا لتغير الخصائص الديمغرافية وانخفاض مستوى الإنتاجية.

وللحيلولة دون تحول الأداء "الباهت الجديد" إلى "واقع جديد"، ينبغي أن تيسر الإصلاحات الهيكلية بالتوازي مع السياسات المالية والاقتصادية الكلية الرامية حتى يتسنى تعزيز الثقة وتوليد. وبصراحة، لا تزال هذه الإصلاحات متأخرة عن الركب في عدد كبير من البلدان.

وتغطي الإصلاحات الهيكلية نطاقا واسعا من السياسات - وبعضها تأثيره أسرع على الطلب، بينما يعمل بعضها الآخر على جانب العرض ويستغرق وقتا أطول حتى يؤتي ثماره.

وهناك مجموعة من الإصلاحات تقع في نقطة التقاطع بين العرض والطلب - وهي الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية. وتشير بحثنا إلى أن إعطاء دفعة للاستثمار الكفاء في البنية التحتية يمكن أن يشكل زخما قويا للنمو على المديين القصير والطويل.

وهناك إصلاحات أخرى، كالتى تتعلق بأسواق العمل والمنتجات والخدمات، يُرَجَّح أن تتحقق على مدار فترة زمنية أطول. لكنها إصلاحات ضرورية لتحسين الإنتاجية والابتكار، وهما عاملان يمكن أن يمثلتا بدورهما ترياقا ناجعا لتأثير شيخوخة السكان.

وتصف أبحاث الصندوق الأخيرة مختلف الأولويات والمنافع المتوقعة في مجالات نمو الإنتاجية، والمشاركة في سوق العمل، والتجارة.

فعلى سبيل المثال، يتطلب التصدي لتراجع نمو الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة تخفيض الحواجز أمام دخول أسواق المنتجات والخدمات.

- وتوضح أبحاثنا، على سبيل المثال، أن تحسين توزيع العمالة ورأس المال على القطاعات المختلفة يمكن أن يحقق ارتفاعا كبيرا في الإنتاجية لعوامل الإنتاج.

- ومن الأمثلة أيضا تلك المنافع التي يمكن أن تتحقق مع تحسين فرص الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة:

◀ ففي أوروبا، نجد أن المشروعات الصغيرة - التي تمثل قرابة ١٠٠% من مجموع المشروعات غير المالية البالغ عددها ٢٠ مليون مشروعا، ونحو ثلثي العمالة - لديها قروض متعثرة أكبر بنسبة ٥٠% في المتوسط مقارنة بحجم القروض المماثلة في الشركات الأكبر. ولا شك أن وضع قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على مسار ثابت يمكن أن يكون له مردود كبير.

« وفي الصين، تقوم الأعمال الصغيرة بدور حيوي في الاقتصاد من حيث الناتج والعمالة والإيرادات الضريبية والابتكارات. غير أن فرص الحصول على التمويل لا تزال عقبة كبيرة، وهو ما تسعى الحكومة إلى معالجته.

- ويمكن تحقيق تحسن في إنتاجية عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مثل إندونيسيا وروسيا، عن طريق تخفيف قيود الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال. وفي بلدان أخرى مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، ينبغي أن تكون الإصلاحات مركزة على التعليم وأسواق العمل والمنتجات.

- أما في البلدان منخفضة الدخل، في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فسيساعد تحسين الحوكمة والتوسع في إتاحة الخدمات المالية سيساعد على إقامة الأسس اللازمة لقطاع خاص مزدهر.

وهناك مجموعة أخرى من التدابير اللازمة لإزالة الحواجز أمام المشاركة في سوق العمل، وهي مسألة أساسية لمعالجة عدم المساواة وضمان النمو واسع النطاق. فعلى سبيل المثال:

- في اليابان ومنطقة اليورو، لا يزال هناك الكثير من الحواجز الضريبية السلبية.
- وفي كثير من البلدان، لا تزال الأوضاع القانونية الجائرة قائمة - وتخلق حواجز أمام زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد على وجه الخصوص.

- ويمكن توفير قرابة ١٠٠ مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام ٢٠٢٥ عن طريق سد ٢٥% من الفجوة بين الجنسين على مدار العقد القادم، وهو هدف من أهداف استراتيجية النمو لدى مجموعة العشرين. ومن شأن ذلك أن يتيح زخما هائلا للنمو وأن يحد من الفقر وعدم المساواة.

وأخيرا، هناك مكاسب عالمية هائلة يمكن تحقيقها من زيادة الإصلاح والتكامل في المجال التجاري.

- فقد كانت التجارة المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي على مدار العقود الثلاثة الماضية، لكن المرجح أن يكون عام ٢٠١٥ العام الرابع على التوالي من النمو التجاري دون المتوسط.

- وهناك جهود بذلت مؤخرا تستحق الترحيب، مثل الاتفاق الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في بالي والذي من شأنه تخفيض تكاليف التجارة وتوفير دفعة اقتصادية تعادل تريليون دولارا سنويا.

- ولا ينبغي أن نفتقر على تنفيذ هذه الإجراءات، بل ينبغي أن نكون أكثر طموحا. فالتجارة لا تزال محركا أساسيا للاقتصاد العالمي - من أجل زيادة النمو، وخلق فرص العمل، وتجنب الأداء الباهت الجديد.

صحيح أن هذه الإصلاحات تشكل صعوبة من حيث اعتبارات الاقتصاد السياسي، وصحيح أنها تتطوي على خيارات ومفاضلات صعبة وأطرافا فائزة وأخرى خاسرة على المدى القصير.

لكنها تكفل الفوز للجميع على المدى الطويل.

٣- تحسين طريقة عملنا معا

إذن كيف نفوز؟ بالعمل معا.

وهنا أيضا، أشعر بالدهشة إزاء التفاوت المتزايد في تحرك كل بلد لرفع النمو، رغم ترابط هذا التحرك وتعدد طبقاته. ويتمثل التحدي الذي يواجه صناعات السياسات على مستوى العالم في الجمع بين السياسات اللازمة لإعطاء دفعة للنمو اليوم مع السياسات التي تعزز آفاق الغد، والاستفادة من المبادرات الوطنية لصالح المجتمع العالمي.

وفي الغالب، نجد أن ما يصلح لأحد البلدان يصلح للمجتمع العالمي أيضا.

- فإذا قامت البلدان بتقوية بنوكها، على سبيل المثال، لن تستفيد من ذلك وحدها، إنما ستدعم النظام المالي العالمي.
- وإذا توقعت البلدان تقلبات قيم العملات وتفاوتها وقامت بالتحوط لها، لن تخدم قطاعاتها المالية فقط، إنما ستدعم الاستقرار المالي العالمي أيضا.
- وإذا نفذت البلدان سياسات مواتية للمناخ، فسوف تفيد السكان وتساهم في تخفيض الانبعاثات العالمية.

ولذلك نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والمرونة للاستفادة من هذه المزايا الوطنية والمساهمة في تجنب عدم الاتساق الذي يمكن أن يولد تداعيات سلبية. ففي عالم شديد الترابط بدأت تظهر فيه مراكز جديدة ديناميكية للجذب السياسي والاقتصادي، من الواضح أنه لا بديل لما أسميته "الروح الجديدة للعمل متعدد الأطراف".

ما الذي ينبغي القيام به؟

يجب إعطاء الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وزنا أكبر وصوتا أعلى في المؤسسات الاقتصادية العالمية - بما يعكس الواقع الجديد لمساهماتها ومسؤولياتها تجاه الاقتصاد العالمي.

والمقصود بإصلاح نظام الحصص والحوكمة في الصندوق الذي تمت الموافقة عليه في ٢٠١٠ أن يساعد في تحقيق هذا الهدف. ويوافق كل أعضاء الصندوق تقريبا على هذا الإصلاح ونحن الآن في انتظار مصادقة الكونغرس الأمريكي فقط، وقد تأخر صدورها لكننا لن نياس، وينظر الآن بلداننا الأعضاء في الخطوات الانتقالية التي يمكن أن تقرنا من الهدف النهائي.

ويمكن أن تتضمن الإجراءات الإضافية الرامية إلى تعزيز مرونة البنين المالي الدولي:

- توثيق التعاون مع المنشآت والمؤسسات الإقليمية، ومنها "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" الذي أنشئ مؤخرا؛

• زيادة دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي عالمي وتيسير اندماج الأسواق الصاعدة الديناميكية في الاقتصاد العالمي؛

• تعزيز موارد الصندوق - التي ترتبط بإصلاح الحصص أيضا.

ونتيجة لذلك، سيقوى النظام/التقدي الدولي ويصبح أكثر استقرارا.

وماذا عن نظام التنمية الدولي؟

هنا تمثل ٢٠١٥ لحظة خاصة: فرصة لتحقيق فرق ملموس في حياة عدد كبير من الناس حول العالم - وخاصة أفقر الناس.

وهناك ثلاث قضايا حيوية على جدول الأعمال:

- التمويل من أجل التنمية؛
- "أهداف التنمية المستدامة الجديدة" (SDGs) - خلفا لأهداف التنمية في الألفية الجديدة (MDGs)؛
- تغير المناخ.

والصندوق شريك ملتزم في هذه الجهود. وأنوي أن أناقش مع بلداننا الأعضاء في الأسبوع القادم كيف يمكن للصندوق المساهمة بنتائج محددة في مجالات عمله الثلاثة الأساسية:

• أولا، التمويل، حيث قدمنا بالفعل "دفعة مقدمة" عن طريق المساهمة مؤخرا بمبلغ ٣٩٠ مليون دولار للبلدان المتأثرة بالإيولولا، بما في ذلك ١٠٠ مليون دولار في شكل تخفيف لأعباء الديون من خلال صندوق استئماني جديد هو "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون". وبالإضافة إلى ذلك، سوف نبحت إمكانية زيادة الموارد التي يتيحها الصندوق لأفقر بلداننا الأعضاء.

• وفي مجالنا الأساسي الثاني، وهو المشورة بشأن السياسات وتحليل السياسات (الرقابة)، سنواصل مساعدة بلداننا الأعضاء بدعم أساسي لجهود تعبئة الموارد المحلية، وتطوير أسواق رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، سندفع لتحقيق تقدم أكبر بشأن القضايا المؤثرة على الاقتصاد الكلي مثل عدم المساواة ومشاركة المرأة في سوق العمل، وكذلك إصلاح دعم الطاقة وضرائب الكربون. وكلنا نعلم أن الوقت مناسب لمراعاة التسعير الصحيح" - وهو ما يمكن أن يساعدنا على إصابة الهدف فيما يتعلق بتغير المناخ.

• وثالث مجال من مجالات عملنا الأساسية هو بناء القدرات والمساعدة الفنية. وفي هذا الصدد، نعمل على توسيع نطاق خدماتنا - بما في ذلك الخدمات التي نقدمها من خلال تسعة مراكز للمساعدة الفنية الإقليمية وسبعة مراكز تدريبية إقليمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ونعمل أيضا على زيادة دوراتنا الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت - "MOOCs" - التي تضم حاليا ١٠ آلاف مشارك نشط و ٥٤٠٠

خريج. وبالإضافة إلى ذلك، سننظر في كيفية العمل لبناء القدرات في الدول الهشة، كمساهمة محددة في جهود عام ٢٠١٥.

خاتمة: حان الوقت

وكما قلت، يمكننا إصابة الهدف بالعمل معا.

وينطبق هذا على كل المجالات التي تطرقت إليها: من نمو أقوى اليوم إلى نمو أفضل غدا؛ من نظام نقدي دولي أكثر صلابة إلى نظام تنموي دولي أكثر قوة؛ من عالم نعيش فيه اليوم إلى عالم أفضل نستطيع خلقه في المستقبل.

وسيتطلب النجاح إعادة الالتزام بمبادئ التعاون الدولي التي كانت خير معين لنا في مواجهة التحديات العالمية الكبرى. فالحاجة ماسة لهذه الروح الجديدة للعمل متعدد الأطراف من أجل تعزيز النمو وتوليد الثقة في مستقبلنا المشترك.

وقد بدأت هذا الصباح بالإشارة إلى مناصر عظيم للشراكة الأطلسية: الرئيس كينيدي. وأختتم الآن بصوت من الجانب الآخر للمحيط: ونستون تشيرشيل، الذي قال ذات مرة:

"لا أقلق إطلاقاً من الفعل، إنما اللافعل هو الذي يثير قلقي."

ونحن نستطيع، بل يجب علينا، تحقيق نمو أفضل اليوم وغدا - ومعا.

شكرا.